مجلـة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (10) / العــدد: (01)، (2026)
ص 241 - 253

الجاذبية الإقليمية كمنظور جديد للتنمية الإقليمية

Territorial attractiveness as a new perspective for regional development

مليكة بوجيت[1]*، سنوسي زماني[2]
جامعة الجزائر 03، (الجزائر) [1]، maliboudjit@gmail.com
جامعة الجزائر 03، (الجزائر)[2]، zemani.senousi29@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/08/17 تاريخ قبول النشر: 2026/04/05 تاريخ النشر: 2026/06/08

ملخص:

تعتبر الجاذبية الإقليمية في السنوات الأخير في الدراسات المتعلقة بتنمية المناطق والأقاليم قضية ذات أهمية متزايدة للتنمية الاقتصادية الإقليمية من ناحية أخرى يعد تنقل وجاذبية الشركات والاستثمارات والسياح والعنصر البشري الموهوب (الناس والطلاب والمبدعون وأنواع أخرى من التدفقات) ظواهر بالغة الأهمية، ولضمان جاذبية الإقليم يتطلب استخدام أدوات التسويق كحالة ذهنية وعمليات الإصلاح الإداري من شأنها تمكين الدولة من تحقيق أهدافها المتعلقة بتنمية الأقاليم والرفع من جاذبية المناطق من أجل خلق التوازن، وكذلك جميع الفاعلين الرسميين وغير الرسميين المعنيين بالتنمية الإقليمية وبسبب الغموض الذي يتسم به هذا الموضوع وذلك بسبب حداثته وتعقيد الدراسات بخصوصه، أردنا في هذا المقال أن نوضح الإطار النظري للجاذبية الإقليمية كاقتراب جديد لمعالجة موضوع التنمية المحلية وأهم أسسه النظرية.

الكلمات المفتاحية: الجاذبية الإقليمية؛ التنمية المحلية؛ الاقتصاد الإقليمي.

Abstract:

In recent years, regional attractiveness has emerged as a critical focus in the study of regional and territorial development, particularly in relation to regional economic growth. The mobility and appeal of firms, investments, tourists, and skilled human capital, including individuals, students, and creative professionals, represent phenomena of strategic significance. Enhancing a region's attractiveness requires the application of marketing tools as a cognitive approach, coupled with administrative reforms that enable the state to achieve its regional development objectives and to strengthen the appeal of specific areas, thereby fostering territorial balance. This process also involves the engagement of both formal and informal stakeholders in regional development. Given the novelty and complexity of this concept, this article aims to delineate the theoretical framework of regional attractiveness as a novel approach to local development, highlighting its principal theoretical foundations.

Keywords: Regional Attractiveness; Local Development; Regional Economy.

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

أصبح موضوع التنمية المحلية للوحدات الإقليمية من الضروريات والحتميات وذلك نظرا للعجز الاقتصادي والمالي المحلي التي تقع فيه دائما رغم ما تحتويه من موارد بشرية وطبيعية وجغرافية وميزانية دعم مقدمة من الميزانية العامة للدولة، لهذا يجب تسليط الضوء على نقاط القوة ونقاط الضعف في كل إقليم، وعليه فإن النمو الاقتصادي لا ينتج ببساطة عن نمو العوامل الأولية فحسب، بل بكيفية إدارة هذه الموارد بطرق علمية ومدروسة لتمكننا من تحقيق أقصى قدر من التنمية والرفاه المحلي.

إن التفاوتات الإقليمية ضرورية لدعم النمو الاقتصادي للإقليم ويكون ذلك باستغلال هذه الفروقات لخلق إقليم جاذب للاستثمارات (رواد أعمال جدد، المستثمرين والباحثين ...)، حيث تأخذ الشركات في الاعتبار كل من البيئة المعيشية والموارد الديناميكيات الفكرية والثقافية والمرافق...إلخ وهذا الجذب يكون له أثر مفيد على الاقتصاد المحلي من خلال توطين الاستثمار بنوعيه الداخلي والخارجي، فالجاذبية الإقليمية مفهوم جديد في مجال التنمية المحلية خاصة بعد انتشار لامركزية التسيير المحلي في معظم الأنظمة والإدارية تعيد الجاذبية فحص كل من نقاط القوة والديناميكيات الإقليمية من أجل معرفة العوامل الجاذبة والمستقطبة لكل إقليم وتحليل إمكانات الإقليم وفق متطلبات سوق الاستثمار الإقليمي ومحاولة وضع صورة تسويقية للإقليم بدراسة مميزاته ونقاط قوته وضعفه، وهذه البيانات والمؤشرات تخلق حال من التنافسية الإقليمية بين الأقاليم وهذا ما يكون له الأثر على الاقتصاد المحلي للإقليم.

في الوقت الراهن، تعتبر التنمية الإقليمية رؤية استراتيجية للواقع ومن هذا المنظور يتم تهيئة المناطق من أجل بناء ميزة تنافسية تسمح لها بالتفوق على منافسيهم. الاستراتيجيات الإقليمية تتحرك على نطاق واسع نحو هدف الجاذبية الإقليمية، والتي تجعل الدولة ترحب بأي شكل من أشكال النشاط، وهذا يدل على حتمية جاذبية كل منطقة، وأن يكون لديها رؤية مستقبلية. بعبارة أخرى، كل بلد يجب أن يحدد الأهداف في إطار عملية التخطيط الاستراتيجي، لذا تعتبر الجاذبية الإقليمية قضية ذات أهمية متزايدة للتنمية الاقتصادية الإقليمية في السنوات الأخير في مجال الدراسات المتعلقة بتنمية المناطق والأقاليم، من ناحية أخرى، يعد جذب الشركات، الاستثمارات، السياح، الكفاءات، الطلاب والمبدعون (وأنواع أخرى من التدفقات) ظواهر بالغة الأهمية، ، ولضمان جاذبية الإقليم يتطلب استخدام أدوات التسويق كحالة ذهنية وعمليات الإصلاح الإداري من شأنها تمكين الدولة من تحقيق أهدافها المتعلقة بتنمية الأقاليم والرفع من جاذبية المناطق من أجل خلق التوازن، وكذلك جميع الفاعلين الرسميين وغير الرسميين المعنيين بالتنمية الإقليمية، وبسبب الغموض الذي يتسم به هذا الموضوع وذلك بسبب حداثته وتعقيد الدراسات بخصوصه، سنهدف في هذه الورقة أولا إلى شرح وتوضيح الإطار النظري للجاذبية الإقليمية كاقتراب جديد لمعالجة موضوع التنمية المحلية ومحاولة توضيح أهم أسسه النظرية.

وتتمحور المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة حول مراجعة أدبيات موضوعات الجاذبية الإقليمية، وتوفير رؤية شاملة للموضوع مع إبراز مصطلحاتها الجديدة، أسسها النظرية، مناهجها، مؤشراتها وعواملها.

ومن خلال هذا الطرح نضع الإشكالية كالآتي:
*ماذا نقصد بالجاذبية الإقليمية وما هي أهم الاقترابات التي عالجتها وما هي علاقتها بالتنمية المحلية؟
وللإجابة على الإشكالية نفترض الآتي:
- الجاذبية الإقليمية مصطلح جديد مرتبط بإمكانيات الإقليم وقدراته على الاستقطاب وفق مقاربات اقتصادية، اجتماعية وسياسية.
- ترتبط الجاذبية الإقليمية والتنمية المحلية بعلاقة تأثير متبادلة

وقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى محورين، نعالج في المحور الأول مفهوم الجاذبية الإقليمية، أسسها المفاهيمية، عوامل الجذب والمنظور الجديد لتعريف الإقليم باعتباره مفهوم رئيسي للجاذبية، وفي المحور الثاني عالجنا أهم المقاربات التي استخدمت في معالجة مؤشرات الجاذبية الإقليمية ومحاولة فهم علاقتها بالتنمية المحلية.

2. ماهية الجاذبية الإقليمية:

1.2 مفهوم الجاذبية الإقليمية:

يعتبر مفهوم الجاذبية الإقليمية من المفاهيم الحديثة والمعقدة، ويرجع ذلك لاختلاف المعايير التي يقوم على أساسها تعريفها، وأصبح هذا المفهوم مرتبط بفاعلية ونجاعة إستراتيجيات وسلوك الجهات الفاعلة من خلال سياساتها وإستراتيجياتها ويكون هذا الجذب من خلال تحسين العوامل المساعدة على الجذب ومن بين أبرز التعاريف للجاذبية الإقليمية هو قدرة الإقليم على تقديم شروط استقبال مهمة وكافية للمستثمرين لحثهم على توطين مشاريعهم بهذا الإقليم وهذا بعد عملية المفاضلة مع أقاليم أخرى[1]، ويرتبط مفهوم الجاذبية الإقليمية بقدرة الأقاليم على استقطاب الموارد البشرية، بما في ذلك اليد العاملة الماهرة، باعتبارها رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية وديناميات التجديد الحضري.[2].

يتبين لنا من خلال هذا التعريف التأكيد على أهمية قدرات الإقليم وعوامل أو شروط الاستقبال، فيمثل بذلك السياسات والاستراتيجيات المنتهجة، وقد بين هذا التعريف قدرة تنافسية الأقاليم فيما بينها تعزز عملية الجذب.

يعرف كل من (Coeuré) و(Rabaud) الجاذبية على أنها "قدرة الأرض على جذب الشركات والاحتفاظ بها ويشير هذا التعريف إلى تفضيلات المستثمرين وخياراتهم لإقليم يعتبر عرضه مثيرًا للاهتمام فيما يتعلق بإقليم آخر".[3]

يقودنا الموضوع إلى التفكير ليس فقط فيما ستكون عليه الصفات الطبيعية لمكان ما ولكن في خطط التنمية المتبعة التي يجري الاضطلاع بها من طرف السلطات المحلية المختصة، لذلك هناك صلة وثيقة بين الوسائل الاقتصادية والغايات المراد.

ويعرفه (Cusin) وفقًا لبعدين، الأول ذاتي هو الجاذبية التي تشير إلى الإغواء، والثاني موضوعي في هو "الاستحواذ"، وهو قوة تجتذب وتحتفظ في الموقع وتسمح لجميع أنواع الموارد بالتلاقي: السكان، العائدات، رأس المال، العمل، الوظائف، السلع، الخدمات، المعلومات وغيرها. وهكذا يتم تحديد قدرة الاستحواذ من خلال القدرة على الاستيلاء، سواء أكان مادي أو غير مادي.[4]

كخلاصة حول مفهوم الجاذبية الإقليمية هي قدرة الإقليم في فترة زمنية طويلة على الجذب والاحتفاظ بالأنشطة الاقتصادية المختلفة وعوامل الإنتاج المتنقلة (الشركات، الأحداث المهنية، رجال الأعمال إلخ)، وبهذا فهو انعكاس لأداء منطقة ما خلال فترة زمنية معينة، ويكون هذا الأداء على أساس المواقف التي يتخذها الفاعلون المحليون من خلال سياساتهم التنموية، لغرض اختيارات الاستثمارات الخارجية أو المحلية من أجل زيادة مستوى النشاط الاقتصادي واستقبال الأنشطة الجديدة التي تهدف إلى إبراز تنمية المدينة.

2.2 عوامل ومعايير الجاذبية الإقليمية:

تتحدد قدرة الإقليم على عملية الجذب حسب المختصين والمفكرين في المجال الاقتصادي ومجال التنمية المحلية إلى عدة عوامل ومعايير، من خلال القدرة التنافسية مع الأقاليم المجاورة، سواء عن طريق المكتسبات الطبيعية أو عن طريق القدرات المحلية المطورة من قوانين والتنظيمات عبر عدة مستويات مرتبطة بالبنية التحتية والثقافة المحلية وسنقوم بتقسيمها على النحو التالي:

1. عوامل الجذب بالنسبة للشركات والمستثمرين:

- **حجم سوق الإقليمي** يمثل حجم ومكانة السوق بالنسبة للمستثمرين والشركات أهم عامل أثناء عملية البحث عن فرصة للاستثمار وفقا لخطة استثمارية واستراتيجية لضمان تحقيق الربح والتموقع الاستراتيجي من أجل الحفاظ على منافستها والابتعاد عن العزلة السلبية في آن واحد ويمكن قياس حجم السوق من خلال حجم السكان وحجم الإنتاج.
- **رأس المال البشري والاجتماعي:**

إن هدف الاستثمار قبل كل شيء هو إمكانية الوصول إلى العمالة وتكلفتها النسبية، ليس مجرد قوة عاملة متوفر بتكلفة منخفضة، بل عمالة مؤهلة. غالبًا ما يتم قياس رأس المال البشري من خلال نسبة الحاصلين على شهادة جامعية أو شهادات متعلقة بطبيعة النشاط للشركة، يعتبر أيضًا عامل نمو داخلي ومساهم في الثروة، وهناك عدة آليات إنتاج رأس المال البشري المؤهل (مؤسسات التدريب، الكليات والجامعات...إلخ).

- **الاستقرار والنمو الاقتصادي:**

هو ارتفاع نسبة القدرة الإنتاج لمنطقة ما، ويُقاس النمو بمقارنة إجماليّ الناتج المحليّ خلال السنة الحالية، مع إجماليّ الناتج المحلي في السنة السابقة، وهذا ما يركز عليه المستثمرون بالدرجة الأولى عند اختيار الأسواق والمناطق لمعرفة مدى ملائمة نشاطهم مع السوق المستهدف أي مدى تطور الاقتصاد المحلي وهل يتلاءم مع طموحات المشروع.[5]

- **الاستقرار السياسي والأمني:**

لا يمكن الاستثمار في منطقة مضطربة أو ذات نزاع أو إقليم غير آمن لذلك يعتبر هذا العامل مهم جدا وضروري والمنطقة الآمنة تكون أكثر جذب من الغير آمنة أي يعطيها الامتياز والأولوية في عملية الاختيار بالنسبة للمستثمرين في جميع القطاعات.

- **البنى التحتية**:

أ- شبكة الطرق والمواصلات: وهي عامل مهم يركز عليه المستثمرون في عملية توطين مشاريعهم واختيار الموقع، مدى اتصال المناطق عن بعضها البعض وشبكة ربطها.

ب- **الاتصالات السلكية واللاسلكية:** التي تخص المنطقة وهذا مطلب الكثير من المستثمرين أي تنوع ووفرة الشبكات من أجل توصيل الأنظمة خاصة ومدى ترابط كل القطاعات عن طريق شبكات الاتصال.

ج- **المطارات والموانئ:** نظرا لعلاقتها بالسلع ونقل البضائع والعمل اللوجستي الذي يعتمد عليه كل قطاع، والربط بين الأسواق وتسهيل جذب المواد الأولية، فكلما كان النشاط الاقتصادي قريب من المطارات والموانئ كلما سهل عليها عملية نقل بضائعها واستيراد المواد الأولية التي تحتاجها في نشاطها.[6]

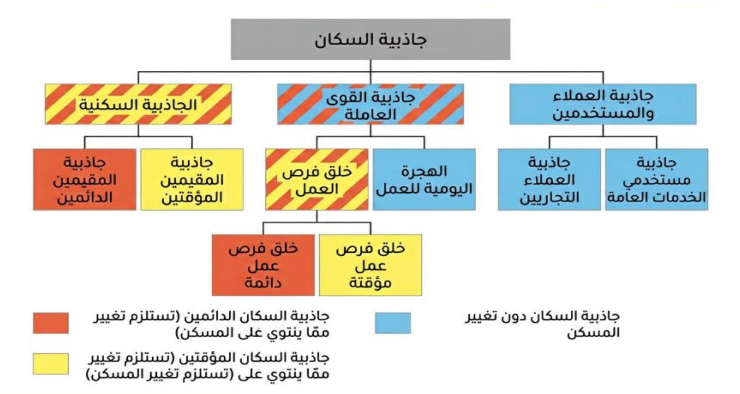
2. عوامل الجذب بالنسبة للأفراد وللأسر:

تنجذب العائلات عن منطقة ملائمة للأسر من حيث المناخ والبيئة والرفاهية، وذات وظائف، اتصالات سلكية ولاسلكية، المواصلات، فعملية التسويق الإقليمي هو أداة لتحليل سلوك السكان وبالتالي فإن كل عائلة تهدف في عملية تنقلها إلى مستقبل أبنائها ورفاههم، فهي بذلك أولويات لجاذبية الأسر. الجاذبية السكنية مرتبطة بالمشاركة الاجتماعية، الدعم الاجتماعي، التأثير الاجتماعي، الإدماج الاجتماعي والوصول إلى الموارد ومزايا الإقليم كما هو موضح في الشكل رقم (01) (يوفر الإقليم موارد تكميلية لجميع الأسر في شكل مساعدات، والأماكن الحضرية ذات الطبيعة الترفيهية، مثل المتنزهات أو مناطق الترفيه، يمكن الوصول إلى الثروات الثقافية مجانًا أو بسعر مخفض أو تدريب مهني أو أنشطة ثقافية يمكن الوصول إليها مجانًا).

- **الجاذبية بالنسبة للأفراد:**

وفقًا لـ Chaze، هي القدرة على إيجاد الحرية وتوفر الأمن الغذائي، الملبس، إيجاد المسكن، الهروب من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، القدرة على التصرف، سهولة الوصول إلى التعليم، الاقتراب من سوق العمل، والاستفادة من الخدمات الترفيهية، حرية المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، بالمختصر القدرة على تحقيق أكبر قدر من التحرر في المعيشة والرفاه.[7]

الشكل رقم (01): تصنيف جاذبية السكان



المصدر:

*Milhan Chaze, L'attractivité territoriale : éléments de définition. [Rapport de recherche] UMR territoires 2017

وضعية وجودة السكن:

أ) الإقامة المؤقتة:

استثنائية أو منتظمة، يتعلق بشكل عام بالسكان، السياح والطلاب، حيث يعتمد النشاط الاقتصادي لبعض المدن بشكل وثيق على هذا النوع من تعداد السكان.

ب) الإقامة المستدامة أو النهائية:

تكون إذا بقيت الأسرة لأكثر من سنة واحدة في نفس الموقع، تكون المنطقة ذات طابع سكني فقط، إذا كان الأسرة لها مكان إقامتها فقط، حيث يقع مكان العمل فيها في منطقة أخرى، على سبيل المثال بلدية أخرى، ويلاحظ أهمية مستوى وسعر السكن كعنصر جذب بالنسبة للأفراد والأسر وعلاقته بالنمو الاقتصادي والنشاطات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة.[8]

2. الأمن والاستقرار:

يعتبر الاستقرار من أهم العناصر في عملية جذب العنصر البشري وبناء وإصلاح الأقاليم حيث يعتبر مطلبا لأي طرف يريد الاستقرار في الإقليم لأي غرض سواء الاستثمار أو الدراسة أو السكن، فالأمن يضيف نقاطا للإقليم. [9]

3. النقل وشبكة الطرق:

جودة النقل وحجم شبكة الطرق وتوفر وسائل النقل التي تسهل الوصول إلى المناطق، الخدمات اللوجستية الحضرية العامة والخاصة بالنسبة للسكان، السياح أو الطلبة.

4. جودة التعليم والنظام التعليمي:

إن سمعة المدارس، جودة التعليم في مختلف المستويات، توفر مؤسسات التعليم، الجامعات والمعاهد التكوينية وسهولة الوصول إليها، تأخذ أولوية من قبل السكان الراغبين في التنقل إلى مناطق معينة سواء من أجل العمل المؤقت أو الاستقرار الدائم، فالأقاليم التي تمتاز بجودة التعليم هي أكثر جاذبية من غيرها من المناطق المنافسة لها مما يعطيها الأولوية في الاختيار.[10]

5. جودة الحياة:

البيئة الطبيعية والحضرية، الوصول السهل للخدمات، حجم العمالة والخدمات المتاحة، التوازن الإقليمي، وجود الأمن، كلها عوامل حاسمة في الاستقطاب البشري.

6. توفر فرص العمل وحجم الدخل الفردي:

ينجذب الأفراد والأسر إلى التنقل نحو الأقاليم ذات الدخل الفردي العالي وسوق العمل الكبير وذو الفرص من أجل مستوى معيشي أفضل وهذا الأمر يكون نتيجة للنمو الاقتصادي الملحوظ للإقليم، وهذه الحركة السكانية سواء كانت مؤقتة أو دائمة يكون لها الأثر الإيجابي على التحولات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، فكلما كان سوق العمل كبير ومتنوع و ذو دخل عالي زاد استقطاب طالبي العمل ذوي الخبرة والأسر المهاجرة من أجل ملئ المناطق الخالية والمعزولة وهذا ما يساعد على عملية التوازن الإقليمي ويصبح كعامل جذب بالنسبة المستثمرين والشركات لاستغلال هذا المورد البشري لتحقيق الأهداف المسطرة.[11]

3.2 المفهوم السياسي والاقتصادي للإقليم كمفتاح للجاذبية الإقليمية:

يُعتبر الإقليم نظاما بحدود ذاتية الإنشاء، مبنية على القرب الجغرافي لقاطنيها وأيضًا على روابط مشتركة تجمعهم معًا، المتعلقة بتخصيص الموارد، والعناصر التي لا تقتصر على سلطة الحكام فقط، بل تهم جميع الجهات الفاعلة الإقليمية.[12]

يشير هذا الطرح للإقليم إلى صفة الإقليم ككيان ينشأ بالإرادة الذاتية وعلى النطاق الجغرافي والنظام الاجتماعي والثقافي الذي يربط بين قاطني الإقليم ومشاركة جميع الفاعلين في الإقليم على استغلال موارد الإقليم في تنميته وتطويره في جميع المجالات، فيخرج هذا الطرح عن التعريف التقليدي للإقليم بصفته مقاطعة إدارية هدفها تسيير الموارد فقط.[13]

وفي هذا السياق، يشير المرصد الأوروبي (LEADER) إلى أن الإقليم لا يمكن اختزاله في كونه كيانًا إداريًا صرفًا أو مجرد تجمع جغرافي للأنشطة الاقتصادية، بل يُنظر إليه كمنظومة حيّة متعددة الأبعاد تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والبيئية والثقافية. ويعكس هذا التصور الطبيعة المركبة للجاذبية الترابية، باعتبارها نتاج تفاعل مجموعة من المكونات التي تحدد قدرة الإقليم على التطور والاستقطاب.[14]

يمثل الإقليم الجانب المكاني لواقع مؤسسي، أي وجود "حكومة محلية" تمارس صلاحياتها في هذه المنطقة الجغرافية، من الممكن بالطبع، من هذه القاعدة السياسية الإدارية، "إعادة بناء" التمثيل الاقتصادي، للإقليم من خلال تجميع الأنشطة الموجودة هناك، ويترتب على ذلك أن الإقليم هو في نفس الوقت:

- ناقل يتغير بمرور الوقت ويلبي احتياجات السكن، العمل والترفيه والتعليم التي تتطور بمرور الوقت؛
- مجتمع إنساني واجتماعي بدلاً من التفاعل بين الفئات الاجتماعية والممارسات والثقافات وحتى، الهوية الجماعية؛
- سوق، منطقة اقتصادية، دعم إنتاج السلع والخدمات التجارية والاقتصادية والمالية والتبادلات؛
- مجال سياسي وإداري، مكان للسلطة، أنظمة اتخاذ القرار والتنظيم.[15]

3. مناهج الجاذبية وقياس مؤشرات الجاذبية

1.3 نهج الاقتصاد الكلي "ماكرو":

يهدف هذا النهج إلى تحديد المحددات العالمية التي تشرح الجاذبية الجيدة إلى حد ما للإقليم الذي يتم النظر فيه (بشكل عام بلد أو منطقة كبيرة)، لجميع الاستثمارات الدولية، أي قدرتها على جذب حصة أكبر من هذه الاستثمارات مقارنة بالأقاليم الأخرى، ولذلك فهي تنطوي على الجمع المنهجي لعناصر مجمعة للمقارنة على جميع أساسيات الجاذبية: التوافر، الجودة، تكلفة العوامل، والخصائص العامة لبيئة الأعمال والأسواق والبنى التحتية حتى و لو كانت هذه المقارنات تتعلق بالأمور الفرعية على المستوى الوطني (إقليم، مدن...إلخ)، تعتبر محددات توطين عامل متنقل من الإنتاج "رأس المال".[16]

إن هذا الانتقال من مشكلة التخصص "بعوامل ثابتة" نحو مشكلة الترحيب بعامل متنقل (رأس المال الإنتاجي)، هو الذي يضفي الشرعية هنا على ظهور فكرة الجاذبية

الإقليمية، بالإضافة إلى القدرة التنافسية، ومع ذلك، يبدو أن المفهومين مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، وتشكل الجاذبية في الواقع مرحلة واحدة فقط من مراحل (استقبال عوامل الإنتاج)، لديناميكيات بناء القدرة التنافسية الإقليمية[17]، وقد أدى هذا النهج إلى ظهور عدة فئات متميزة من العمل: مناهج الاقتصاد القياسي، والنهج القائمة على استطلاعات الرأي للمستثمرين، وأخيراً، إنتاج "بارومترات"* أو مؤشرات الجاذبية أو التنافسية من قبل مختلف المعاهد.[18]

ويلخص المستوى "الكلي" لقياس الجاذبية الإقليمية بالمؤشرات العالمية مثل الاستقرار سياسياً وقانونياً، قرب سوق كبير، جودة العمالة، التكاليف والخصائص العامة لبيئة الأعمال (مناخ الأعمال)، البنية التحتية.

2.3 نهج الاقتصاد الوسيط - "ميزو meso":

"مستوى "الاقتصادي المتوسط " يتميز بتأثيرات التكتل أو تأثيرات الجاذبية، جاذبية تتعلق بالمستوى الإقليمي"

يهدف هذا النهج إلى تسليط الضوء على المستوى التفصيلي لنشاط إقليم معين لجذب دقيق لمستثمرين محتملين يتم تأسيسهم في المنطقة، الهدف هنا هو فهم سبب انجذاب فئة معينة من الأنشطة (قطاع، وظيفة إلى منطقة معينة)، بشكل عام على المستوى الإقليمي أو الإقليمي الفرعي (يعود الأساس النظري لهذا النهج إلى عمل ألفريد مارشال في سنة 1890)، في الأصل لم يركز تيار التحليل هذا على مسألة الاستثمار الأجنبي، ولا حتى على توطين رأس المال الإنتاجي الذي يعتبر عاملاً متحركًا، بل بالأحرى على تحليل الديناميكيات المحلية التي تسمح بالظهور الداخلي لقطب الإنتاج والقدرة التنافسية، ومع ذلك يمكن توسيع هذا الإطار التحليلي بسهولة نسبية لمراعاة سلوك الموقع لرأس المال المنتج.[19]

و قد أدى هذا النهج إلى ظهور تطورات منها ما يسمى بمدرسة **"الاقتصاد الجغرافي الجديد"**[20] الذي أدى إعادة دمج البعد المكاني في نماذج التوازن الاقتصادي، للقيام بذلك يقومون بإضفاء الطابع الرسمي على سلوكيات التوطين للوكلاء الاقتصاديين وفقًا لسلسلتين من القوى: الجاذبية المركزية والطرد المركزي، يفضل الأول تأثيرات التكتل حول مراكز النشاط الحالية، بينما يفضل الثاني على العكس من ذلك، تشتت الأنشطة معبراً عنه بعبارات ديناميكية، يقدم هذا النهج تفسيرًا نظريًا لظاهرة التكتل[21]، ثم انتشار الأنشطة بمجرد أن تسود قوى الجاذبية المركزية على قوى الطرد المركزي، من ناحية أخرى، فإن المقاربات من حيث "المجموعات" التي تم تطويرها، في الخط المباشر لألفريد مارشال، من قبل العديد من المؤلفين، أشهرهم مايكل بورتر في سنة 1993)، تفضل على عكس الدراسات السابقة، دراسات الحالة الخاصة بالتفضيل إلى نهج نظري رسمي للغاية، و نتيجة لذلك، فإنها تؤدي إلى تحليلات تكون في متناول غير المتخصصين وصانعي القرار السياسي المحليين، والتي استفادت في الواقع من تأثير يتجاوز المجالات الأكاديمية وحدها، تؤكد هذه التحليلات بشكل خاص على أهمية أوجه التآزر التي قد توجد بين الأنشطة التكميلية المجمعة في نفس المكان (مختبرات البحث والتطوير و مراكز التدريب، والمشاريع المشتركة، والمقاولون من الباطن والموردون، والجهات الفاعلة في التنمية العامة)، وفقًا لهذه الرؤية، يتطلب تعزيز "مراكز الخبرة المحلية" تكثيف التعاون بين هذه الجهات الفاعلة المختلفة: (شبكات الأعمال، و الشراكة بين القطاعين العام و الخاص)، يتم تناول مسألة الجاذبية في هذا النهج من زاويتين

متكاملتين: من ناحية، يعتبر استقبال الأنشطة الخارجية الجديدة أحد الأدوات التي تجعل من الممكن تعزيز مجموعة التنافسية (تأثير الكتلة، وصول "الحلقات المفقودة" "في سلاسل التوريد المحلية)، من ناحية أخرى، يمكن لسياسة الترويج نفسها أن تستفيد من وجود هذه "المجموعات التنافسية" من أجل التأكيد للشركات المتخصصة في النشاط المعني على وجود "عرض إقليمي مختلف" يتلاءم مع احتياجاتهم.[22]

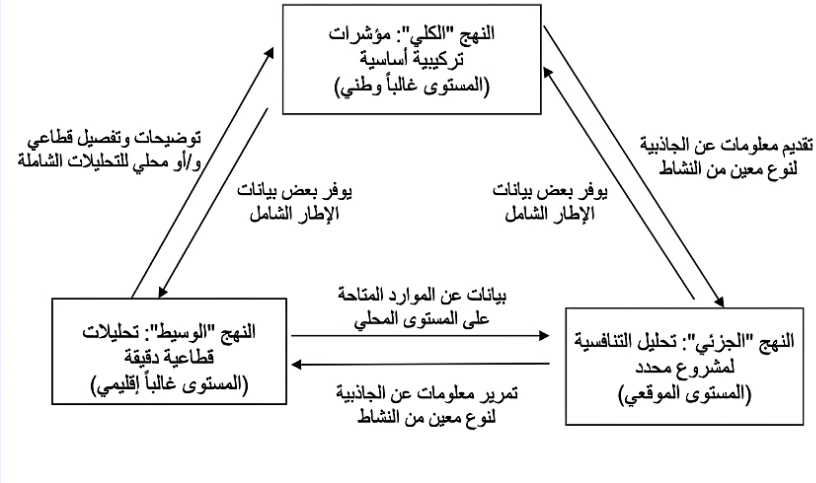
3.3 نهج الاقتصاد الجزئي «micro ميكرو»:

يتضمن هذا النهج تحديد أفضل موقع ممكن لمشروع معين، الهدف من هذا النهج هو تحديد أفضل مكان ممكن لمشروع معين[23]، يساعد في الحكم على شروط ربحية مشروع استثماري في مكان محدد، يجب أن يستند هذا إلى التحليل المالي وخطط العمل مع استخدام خطط عمل أكثر أو أقل تفصيلاً، وربما مقترنة بسيناريوهات لمراعاة أوجه عدم اليقين المتعلقة بالعوامل المختلفة التي من المحتمل أن تؤدي إلى تأثير على مستوى التكاليف والإيرادات. هذا النموذج له ميزة أنه يأخذ في الاعتبار بطريقة دقيقة للغاية وواقعية الظروف الملموسة للاستثمار وتشغيل مشروع معين، من ناحية أخرى، فإن له عيبًا متماثلًا لأنه لا يؤدي مباشرة إلى تشخيص عامل لجاذبية الإقليمية، حيث تتم دراسة الحالات المحددة فقط[24] (يدرس ملائمة المشروع و لا يربطه بالإقليم) ، ومع ذلك، يمكن التغلب على هذا الحد من خلال تقييم شروط الربحية لمجموعة من المشاريع الفردية التمثيلية الكبيرة بما فيه الكفاية، لهذا نستخدم قواعد بيانات توضح بالتفصيل التكاليف الرئيسية وفقًا للمواقع المحتملة من أجل التقييم، من خلال خطة عمل مبسطة، الربحية المتوقعة لكل مشروع ولكل موقع من المواقع المختلفة في المنافسة، يمكن تجميع النتائج التي تم الحصول عليها بهذه الطريقة للحصول على تصنيف للأقاليم المختلفة والمواقع المضيفة المحتملة وفقًا لمتوسط الربحية المتوقعة لجميع المشاريع التي تم النظر فيها، بمعنى بسيط هذا الاقتراب خاص بدراسة ما يناسب كل مشروع على حدى من حيث الموقع وتوقع الربح حسب تصنيف الإقليم ونسبية تنافسية الأقاليم أي دراسة جزئية وليست على المستوي الوطني أو الدولي.[25]

ومن خلال تحليلنا للمقاربات السالفة الذكر، يوضح لنا الشكل التالي نموذجًا تحليليًا لتقييم الجاذبية الاقتصادية للمواقع أو المشاريع من خلال تفاعل ثلاثي المستويات: النهج الكلي، النهج المتوسط، والنهج الدقيق أو الجزئي. يركز النهج الكلي، الذي يتموضع غالبًا على المستوى الوطني، على إنتاج مؤشرات تركيبية عامة (مثل معدل البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات الاستثمار... إلخ)، ويوفر بيانات تأطير شاملة تُستخدم في المستويين الأدنى. أما النهج المتوسط، الذي يُطبق على المستوى الجهوي، فيتولى تحليل القطاعات الاقتصادية بطريقة تفصيلية، ويقوم بترجمة المعطيات الكلية إلى سياقات إقليمية أو قطاعية، مع إرسال معلومات راجعة حول جاذبية أنواع محددة من الأنشطة الاقتصادية. في حين يهتم النهج الدقيق بتحليل تنافسية مشروع معين في موقع محدد، اعتمادًا على المعطيات العامة من المستويين الأعلى، ويرسل بدوره معطيات دقيقة تساعد في تغذية السياسات الوطنية أو الجهوية. تُظهر العلاقات المتبادلة بين هذه المستويات الثلاثة ديناميكية تحليل الجاذبية

الاقتصادية، إذ يشكّل كل مستوى مصدرًا للمعلومة ووجهة لها في آن واحد، مما يساهم في تحسين دقة التقييم واتخاذ القرار التنموي المناسب.

الشكل رقم 02: مقاربات الجاذبية الإقليمية (التكامل بين ثلاثة نهج لجاذبية الأراضي)



المصدر:

*Y. F. Pegui, Gouvernance Locale et l'Attractivité Territoriale Des Entreprises: Cas De La Ville De Douala, mémoire publié pour obtenir le Master en Sciences Économiques, Université de Yaoundé II – Soa, 2012.

4. الخاتمة:

رغم ما يقدمه عادة الاقتصاديون حول مفهوم الجاذبية فهوي يفتقر إلى العمق التاريخي، جدد علم الاقتصاد الجغرافي وجهة نظر المحللين حول الموضوع في التسعينيات، يعزز فكرة الاستقطاب الحتمي للأنشطة الاقتصادية للشركات والاستثمارات، قدمنا في هذه المقالة الإطار المفاهيمي والنظري و وجهة النظر حول الموضوع، فالأقاليم تصبح جذابة على المدى الطويل من خلال بناء حد أدنى من الإمكانيات والتي تتطلب الاستمرارية والعمل على استغلال القدرات الموجودة، هذه الاستمرارية لها بالضرورة بعد سياسي وإستراتيجي من قبل الجهات الفاعلة في الإقليم المعني من أجل إضفاء الشرعية عليها.

هذا الموضوع يتطلب التركيز على الصلة بين الجاذبية والتنمية من خلال طريقان رئيسيان: تطوير قدرات الإقليم من خلال الرفع من انتاجية وفاعلية سكانها، عن طريق تشجيع إنشاء التجمعات لإعطاء ميزة تنافسية لمناطقهم، كما يلي:

1. توسيع قطاع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أنه حتمي لتطوير التعاون الوثيق بين المستثمرين والشركات الحكومية، هذا سيسمح للسلطات على إيجاد حلول استراتيجية بتكاليف منخفضة.
2. من الضروري تشكيل "بطاقة عمل" للإقليم لجذب صناديق الاستثمار في العالم الحديث، فإن غالبًا ما ترتبط صورة المنطقة بمستوى ملفها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي من موقع الأولوية للمستثمر.

3. من المشاكل الملحة اليوم مخاطر الاستثمار وانخفاض قيمة رأس المال بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة، التضخم، التغييرات في سوق العملة وأسباب أخرى يجب تحييدها واتخاذ تدابير لتقليص مخاطر الاستثمار في الإقليم.

4. تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإقليم من خلال تدخل الحكومة وإجراءات المنظمات الخاصة لرفع ما يصل إلى مستوى معين من تنمية المنطقة في جميع المجالات.

5. الاهتمام بدمج الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة على نطاق واسع، للرفع من الكفاءة الاقتصادية.

5.الهوامش:

[1] Hatem Fabrice ،*Construction d'un observatoire … l'attractivité territoriale*, 2003/2004, p 34.

[2] Servillo ،Loris and others ،"Territorial attractiveness … critical review and future", *European Urban and Spatial Policy*. Pp 352-358.

[3] Coeuré Benoît & Rabaud Isabelle ،"Attractivité de la France : analyse, perception et mesure" ، *Économie et Statistique* ،v -363-365 ،2003. Pp 363-365.

[4] Cusin ،Françoisو ، Julien Damon ،"Les villes face aux défis de l'attractivité …" ،*Futuribles* ،v-367, 2010, p 33.

[5] Camagni ،Roberto ،"Attractivité et compétitivité : un binôme à repenser" ،*Revue Territoires 2030* ،2005, pp 13-14.

[6] Samir Saidi & Sami Hammam ،"Do transport infrastructures promote FDI attractiveness? Empirical investigation from four North African countries" ،The Romanian Economic Journal, 2018, p 04.

[7] Milhan Chaze ،L'attractivité territoriale : éléments de définition, UMR Territoires ،2017, p 03.

[8] Maaloul Nesrine & Gabsi Foued Badr ،"The attractive forces of a territory: Case of the region of Sfax" ،African Scientific Journal, 2020, p 06.

[9] Olszak ،Eric ،"Développement durable et attractivité des territoires dans l'Union européenne : opposition ou convergence?" ،Université Catholique de Lille ،2010, p 23.

[10] Ferfera ،Mohamed Yassine & Taleb ،Nacer ،"Essai de conceptualisation de l'attractivité des espaces ruraux algériens" ،Les Cahiers du CREAD édition 2013, P 103.

[11] Trésor Mengue Oyono ،Attractivité territoriale et stratégies de localisation des entreprises industrielles dans les collectivités territoriales de la région du centre au Cameroun،l'Université de Yaoundé 2,2015. P 20.

[12] Lamarche, Thomas. 2003. "Le territoire entre politique de développement et attractivité." Études de Communication, no. 26: 21–36. https://doi.org/10.4000/edc.122, PP13-14.

[13] Lamarche ،Thomas ،«Le territoire entre politique de développement et attractivité » ، Études de communication, 2003, pages 01 to 04.

[14] Poîrot & Gérardin ،"L'attractivité des territoires : un concept multidimensionnel" ،2010, p03.

[15] Loris Servillo et autres ،"Territorial attractiveness in EU urban and spatial policy: a critical review and future", European Urban and Spatial Policy, pp 352-353.

[16] Camagni ،Roberto ،"Attractivité et compétitivité : un binôme à repenser" ،2005, p12.

[17] Hatem ،Fabrice ،Construction d'un observatoire … l'attractivité territoriale, 2003/2004, p 10.

*نعني بها قياس نسبة جاذبية المنطقة عن طريق تحليل المؤشرات

[18] Poîrot & Gérardin ،"L'attractivité des territoires …" ،2010, p 06.

[19] Camagni ،Roberto ،"Attractivité et compétitivité : un binôme à repenser" ،2005, pp 12-14.

[19] Friboulet de Boc ،Jean-Jacques ،Mondes en développement ،1/2010, édition 149.

[20]Krugman, Paul. Geography and Trade, 1991, pp 10-30 https://ideas.repec.org/b/mtp/titles/0262610868.html.

[21] Porter, Michael E. 1990. The Competitive Advantage of Nations. New York: Free Press, 184-155.

[22] Chakor Abdellatif & Harroussi Baha Eddine ،"The Attractive Territory: contribution of the territorial positioning …" ، European Scientific Journal, Vol. 15 ،No10. 2019, 49-50.

[23] Friboulet de Boc ،ebid, p 12.

[24] Lamarche ،Thomas ،« Le territoire entre politique de développement et attractivité» ، 2003, p 27.

[25] Hatem ،Fabrice ،*Construction d'un observatoire … l'attractivité territoriale*, 2003/2004, pp 18-20.

6.قائمة المراجع:

1 - باللغة العربية:

1. العارف، خديجة، وتراري مجاوي حسين. 2016. "الجاذبية الإقليمية والاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر." المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة 7 (2): 65–https://asjp.cerist.dz/en/article/1323577 .

2 - باللغة الأجنبية:

2. Chakor, A., and Baha Eddine Harroussi. 2019. "The Attractive Territory: Contribution of the Territorial Positioning and the Innovative Theoretical and Historical Models." European Scientific Journal 15 (10): 43–61. https://doi.org/10.19044/esj.2019.v15n10p43
3. Camagni, Roberto. 2005. "Attractivité et compétitivité : un binôme à repenser." Territoires 2030, no. 1: 11–15.
4. Coeuré, Benoît, Isabelle Rabaud, and Thierry Madiès. 2003. "Attractivité de la France : Analyse, Perception et Mesure." Économie et Statistique, 97–127.
5. Cusin, François, and Julien Damon. 2010. "Les villes face aux défis de l'attractivité : Classements, enjeux et stratégies urbaines." Futuribles, no. 367: 25–45.
6. Driouch, Salah, S. Staili, and N. Abdellatif. 2023. "Contribution du marketing territorial à l'attractivité des destinations touristiques : Cas de la région Souss Massa." International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics (IJAFAME) 4: 789–799. https://doi.org/10.5281/zenodo.10032277
7. Ferfera, M. Y., and N. Taleb. 2013. "Essai de conceptualisation de l'attractivité des espaces ruraux algériens." Les Cahiers du CREAD 29 (103): 45–63.
8. Friboulet, Jean-Jacques. 2010. "Supérieur Mondes en Développement." Mondes en Développement 149 (1): 11–26.
9. Hatem, Fabrice. 2003. Construction d'un observatoire des investissements internationaux : Développement d'outils de veille sur les firmes multinationales, les projets d'investissement internationaux et l'attractivité territoriale. Doctoral dissertation, Université Paris Nanterre.
10. Hatem, Fabrice. 2004. "Attractivité : de quoi parlons-nous ?" Pouvoirs Locaux, no. 61: 34–43.
11. Krugman, Paul. Geography and Trade, 1991, https://ideas.repec.org/b/mtp/titles/0262610868.html.
12. Lamarche, Thomas. 2003. "Le territoire entre politique de développement et attractivité." Études de Communication, no. 26 : 21–36. https://doi.org/10.4000/edc.122
13. Lardon, Sylvie, Luc Dayan, and André Joyal. 2011. "Aménagement numérique, attractivité des territoires et développement durable." In L'ingénierie de territoire à l'épreuve du développement durable. Paris: L'Harmattan.

14. Maaloul, N., and F. B. Gabsi. 2020. “The Attractive Forces of a Territory: Case of the Region of Sfax.” African Scientific Journal 3 (2): 114–131. https://doi.org/10.5281/zenodo.5532627
15. Mengue Oyono, Marius T. 2015. Attractivité territoriale et stratégies de localisation des entreprises industrielles dans les collectivités territoriales de la région du Centre au Cameroun. Master’s thesis, Université de Yaoundé II – Soa.
16. Olszak, Emmanuelle. 2010. “Développement durable et attractivité des territoires dans l’Union européenne : Opposition ou convergence ?” Géographie, Économie, Société 12: 279–305.
17. Poïrot, Jacques, and Henri Gérardin. 2010. “L’attractivité des territoires : un concept multidimensionnel.” Mondes en Développement 149 (1): 27–41.
18. Saidi, S., and S. Hammam. 2018. “Do Transport Infrastructures Promote the Foreign Direct Investments Attractiveness? Empirical Investigation from Four North African Countries.” The Romanian Economic Journal 21 (67): 157–170. https://doi.org/10.26458/2185.
19. Servillo, L., R. Atkinson, and A. P. Russo. 2012. “Territorial attractiveness in EU urban and spatial policy: A critical review and future research agenda.” European Urban and Regional Studies 19 (4): 349–365. https://doi.org/10.1177/0969776411430289.
20. Chaze, Mathieu. 2017. “L’attractivité territoriale : éléments de définition.” UMR Territoires. https://shs.hal.science/halshs-02520675/document.